

محاكمة قادة الأوراس في تونس 21 . 25 جويلية 1957 ، الخلفيات والانعكاسات.
*The trial of the leaders of Auras in Tunisia, July 21-25, 1957,
 backgrounds and implications*

1- أ د / عبد الله مقلاتي*. مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة المسيلة
 (الجزائر)

Abdalah19@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021 /05/01 تاريخ القبول: 2021 /05/15 تاريخ النشر: 2021 /06/30

الملخص:

يعالج هذا المقال موضوع أول محاكمة رسمية لإطارات الثورة التحريرية بالأوراس، وهي محاكمة خلفتها ظروف الصراع على السلطة بين قيادة الداخل بزعامة عبان وقيادة الخارج بزعامة ابن بلة، حيث تحرك نائب هذا الأخير محساس لتجنيد إطارات منطقة الأوراس والنمامشة والقاعدة الشرقية ضد مقررات مؤتمر الصومام والقيادة الجديدة، وهو ما أثار اضطرابات عانت منها الثورة، حيث يعالج الموضوع مختلف خلفيات واليات اجراء المحاكمة ونتائجها وانعكاساتها، وكان لا بد من تناول الموضوع لأسباب كثيرة، منها أنها أول محاكمة مشهورة تطل إطارات الثورة، وأن الاختلاف حول حيثياتها وأبعادها تم تأويلها سياسيا وإيديولوجيا وجهويا بما لا يخدم الحقيقة التاريخية ويحفظ الذاكرة الوطنية. الكلمات المفتاحية: محاكمة قادة الأوراس، تونس، الثورة الجزائرية.

*- المؤلف المرسل

Summary:

This article deals with the subject of the first official trial of the frameworks of the liberation revolution in Aures, a trial that was left behind by the circumstances of the power struggle between the leadership of the interior led by Aban and the leadership of the outside led by Ibn Bella, where the deputy of the latter moved Mahsas to recruit the frameworks of the Aures, Al Namamcha and the eastern base against the decisions of the Soumam conference and the new leadership, This triggered disturbances from which the revolution suffered, as the topic deals with the different backgrounds and mechanisms of conducting the trial and its results and implications, and it was necessary to address the issue for many reasons, including that it is the first famous trial that affects the frameworks of the revolution, and that the disagreement about its merits and dimensions has been interpreted politically, ideologically and regionally in a way that does not serve The historical truth and preserves the national memory.

Key words: The trial of the leaders of Auras, Tunisia, the Algerian revolution .

En savoir plus sur ce texte source Vous devez indiquer le texte source pour obtenir des informations supplémentaires.

مقدمة:

في صائفة 1957 صدر حكم قيادة الثورة التحريرية بإعدام ثلاثة عشر إطارا من الولاية الأولى الأوراس النمامشة، كانت المحاكمة الأولى الأشد قسوة، جرت في ظروف ومعطيات متداخلة وخلفت نتائج وخيمة، والى اليوم لم تعالج القضية بموضوعية ونظرة علمية، إذ ما تزال الرؤى مختلفة والأحكام بشأنها متضاربة، ومنذ سنوات عديدة وأنا أحاول النبش في حيثياتها ولكن التردد ظل سيد الموقف في الكتابة عنها، وخاصة مع شح المصادر وتضارب التأويلات والمواقف، وكان لا بد من تناول الموضوع لأسباب كثيرة، منها أنها أول محاكمة مشهورة تطال إطارات الثورة، وأن الاختلاف حول حيثياتها وأبعادها تم تأويلها سياسيا وإيديولوجيا وجهويا بما لا يخدم الحقيقة التاريخية ويحفظ الذاكرة الوطنية، وقد استعنا في بحثنا بالوثائق والشهادات التي جمعناها وبالمذكرات التي تعدا مصدرا رئيسيا لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية.

1 : حيثيات المحاكمة، صراع بين عبان وابن بلة رأس حربته محساس.

أثارت قضية معارضة محساس للجنة التنسيق والتنفيذ نهاية عام 1956 جدلا واسعا، وخاصة في تونس، حيث كان نظام بورقيبة طرفا معنيا في قضية صراع الإخوة الأشقاء حول مشروعية التمثيل بين قادة الداخل بزعامة عبان وقادة الخارج بزعامة ابن بلة، وللأسف لم يتعرض الباحثون لهذا الموضوع المتعدد الأبعاد والخلفيات⁽¹⁾، وأمامنا اليوم شهادات مختلفة، شهادة محساس التي أدلى بها قبل وفاته ويتهم فيها عبان بتكليف أوعمران بتصفية قيادة الأوراس، وشهادة خصمه أوعمران الذي أرسله عبان لإنهاء معارضة محساس في تونس، وقدم تقريرا سريا للجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 17 أبريل 1957، اتهم فيه محساس وقادة الأوراس بمعارضة قيادة الثورة، وقد اعتمد عليه عبان في إعداد تقريره للمجلس الوطني للثورة في أوت 1957 وتحديث فيه عن قضية محساس. وقادة الأوراس متهما بإيهاهم بالخيانة.

بدأت قضية محساس تظهر في الأفق اثر خلافات عميقة بين ابن بلة وجماعة الخارج وعبان وجماعة الداخل، ما لبث أن تحولت إلى نزاع حاد اثر الإعلان عن عقد مؤتمر الصومام واتخاذ القرارات الحاسمة بخصوص القيادة والمبادئ والأفكار التي تسير عليها الثورة، فبمجرد تلقي ابن بلة ورفاقه رسالة عبان التي تعلمهم بانعقاد المؤتمر وتبلغهم بقراراته أعلن ابن بلة معارضته لهذه القرارات، والتمس من عبان تأجيل الإعلان عن المقررات إلى غاية مناقشتها مع جميع القادة المؤهلين⁽²⁾، وبعث ابن بلة برسالة أخرى إلى قيادة الداخل، ضمنها مؤاخذاته على مقررات المؤتمر، وعددها في نقاط أساسية منها : غياب الطابع التمثيلي للمؤتمر، وعدم أهلية عبان ورفاقه لوحدهم في التحكم في مصير الثورة التي يجهلون كل شيء عنها⁽³⁾. وقد احتدم الجدل وتحول إلى عداوة مستفحل بين خصمين عنيدين: عبان وابن بلة، وتوجهين متناقضين كل يزيكي خياره ويعتبره منقذا للثورة، ومثلما اجتهد عبان في ترتيب الأمور لصالح تكريس نفوذه وتجسيد قرارات الصومام سعى ابن بلة للبحث عن أنصار له لإعادة الاعتبار لنفوذه، ولن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي أو الدخول في مناوشات تصفية حسابات⁽⁴⁾، وقد كادت تستفحل الفتنة بين ابن بلة وقادة الداخل، لكن حادث اختطاف الطائرة المقلدة لابن بلة ورفاقه في أكتوبر 1956 وضعت حدا لذلك، ولكنها لم تحسم الموقف لصالح تجسيد قرارات الصومام. ذلك أن دعاية ابن بلة القوية ضد المؤتمر وتوكيله لمحساس مسؤول قاعدة تونس مسؤولية حماية الثورة بالطريقة التي يراها مناسبة دعت محساس وأنصاره الى الاستمرار في حملة المعارضة لمقررات الصومام.

فقد كان محساس .كما يبدو في شهادته .ثوريا مؤمنا بضرورة معالجة "الانحراف" الذي يطال الثورة من قبل "السياسيين"، ومن أجل ذلك كان ينسق عمله مع ابن بلة في القاهرة ومحمد

يوسف في المغرب، وقد يكون محساس وقع تحت تأثير أفكار ابن بلة والمصريين الداعية للانقلاب على قرارات الصومام، وقد ذكر لي محساس في شهادة خاصة أنه التزم مع ابن بلة ويوسف على تشكيل لجنة "إنقاذ الثورة" من القيادة الجديدة المنحرفة ولو باستعمال القوة، وبحكم تواجده في قاعدة تونس الإستراتيجية وارتباطه الوثيق بقيادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية فقد شكل جبهة معارضة قوية موالية لابن بلة، وتؤكد بعض الشهادات أن هذه القيادات كانت تحضر لمؤتمر تصحيحي في تونس بمناسبة حضور ابن بلة لاجتماع تونس في أكتوبر 1956، وأنه وصلهم من ابن بلة خطاب مسجل يعدد فيه المزالق التي وقع فيها المؤتمر ويدعو إلى تصحيح المؤتمر⁽⁵⁾.

لقد واصل محساس التزامه بعد اعتقال ابن بلة، فرفض الاعتراف بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، والتعامل مع مبعوثها الى تونس (ابن عودة، آيت احسن، مزهودي)، وأعلن في بلاغ له اثر اعتقال ابن بلة ورفاقه معارضته لقرارات الصومام⁽⁶⁾، وقد دعا القادة الموالين له من الأوراس والقاعدة لعقد اجتماع في ديسمبر 1956، واستطاع أن يبث فيهم فكرة معارضة لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث أعربوا فيه عن رفضهم للانحراف الذي طال مبادئ الثورة النوفمبرية في الصومام ممثلة في مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ومسألة تهميش دور الإسلام، وصادقوا على مبدأ الوقوف في وجه "محرفو الثورة" ومعارضة قرارات الصومام⁽⁷⁾.

ومع اشتداد الأزمة اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تجاوز المشكلة مع محساس وديا، بواسطة مبعوثها: (ابن عودة، مزهودي، آيت احسن)، وقد صور مبعوثها إلى تونس آيت احسن الوضع المتأزم في رسالته إلى دباغين قائلا: "وصلت إلى تونس على الساعة 19 والتقينا في الحال مع إبراهيم مزهودي وبن عودة ورشيد، وكانوا قلقين جدا بسبب تدهور الوضعية بحيث أن علي (محساس) أعطى أمرا لرجال عمارة (بوقلاز) وطالب (العربي) بتوقيف جميع الجزائريين المتوجهين إلى الجزائر أو القادمين منها، وهم أنفسهم لا يشعرون بالأمن في تونس، وأصبح علي متصليا أكثر فأكثر"⁽⁸⁾، كما عقد اجتماعا طارئاً لأنصاره في 8 مارس 1957 بسوق الأربعاء جهة الكاف التونسية، وافتتح محساس الاجتماع بالقول: "...إننا لا نعترف بشرعية مؤتمر الصومام الذي لم يحضره أي أحد من الخارج، وبالتالي فلجنة التنسيق والتنفيذ لا تمثل شيئا بالنسبة لنا فبأي حق نمثل لكريم وبن خدة وعبان؟ فهذا الأخير تعرفونه كلكم، يريد أن يلعب شخصية السياسي ويطمح لترسيخ سلطته، لأجل هذا هاجم ابن بلة وبعث بسياسيين قداماء أمثال دباغين، فرحات عباس وتوفيق المدني"، وتهجم محساس على لجنة التنسيق والتنفيذ وسياستها في خطوة الإضراب العام، مؤكدا أن الحرب يجب أن تكون في الجبال لا المدن، وبعد المداولة قرر المجتمعون الالتفاف حول سلطة محساس وتوقيف إبراهيم مزهودي في حال عدم مغادرته تونس⁽⁹⁾، وتذكر بعض الشهادات أن لزهري شريط عقد اجتماعا في الثلاثي الأول من عام

1957 مع الطالب العربي وسليمان لاصو ومسعود بنعيسى، في منطقة شعبة لقصب بالجبل الأبيض، ودار أساسا حول قرارات مؤتمر الصومام التي تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، وان الجميع نبه لخطورة الأمر حتى أن مسعود بنعيسى أعلن خروجه عن طاعة الثورة من يومها⁽¹⁰⁾ ، وإذا كان سليمان لاصو قد تصالح مع قادة الثورة الجدد فان مصير الآخرين كان المعارضة إلى أن لقوا حتفهم، فهل كانوا أكثر الناس إحساس بخطورة ما يحدث بالثورة نتيجة الحيد عن مبادئ أول نوفمبر 1954 أم أنهم كانوا واقعين تحت تأثير دعاية مبالغ فيها ضد قادة مؤتمر الصومام ومبادئهم الجديدة؟.

وأمام تفاقم الأزمة رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحرك بسرعة لتخليص قاعدة تونس من تنازع سلطتين، ومن فوضى عارمة تؤثر على إمدادات الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية⁽¹¹⁾، فانتقل الأمين دباغين إلى تونس وشرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي حقيقة الوضع في الجزائر، وفند "افتراءات" محساس الطاعنة في قرارات مؤتمر الصومام وسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكنه لم يستطع كسب الموقف التونسي في هذه القضية، إذ أن محساس كان محل إيثار كثير من المسؤولين التونسيين، كونه معينا من قبل ابن بلة، وكانت السلطات التونسية بدورها مترددة، وتريد أن تناور باستعمال الورقتين لخدمة أهدافها⁽¹²⁾، وعليه اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها بتعيين أوعمران مسؤولا عسكريا عن الوفد الخارجي ومشرفا عن التسليح، وطلبت منه الانتقال إلى تونس لتسوية قضية محساس بالتعاون مع ابن عودة ومزهودي، وأبرقت برسالة إلى السلطات التونسية، شرحت فيها الموقف من "الفتنة" التي يثيرها محساس في تونس ويوقع فيها الأوساط التونسية في الخطأ، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوقيع أغلب أعضائها أنها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الجزائري وان مسؤول الوفد الخارجي للجهة هو الأمين دباغين ونائبه العقيد أوعمران⁽¹³⁾، وقد كان لهذه الرسالة وللمجيء أوعمران إلى تونس ولقائه مع بورقيبة أثر في تحول موقف السلطات التونسية إلى جانب لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكن محساس كان في نظرها ما زال يحظى بالتمثيل الرسمي والنفوذ الفعلي في تونس، خاصة وأن مجموعات سوق أهراس وأوراس النمامشة تقف إلى جانبه، ولكنها لم تكن تقدم له دعمها إلا مقابل القطيعة التامة مع أنصار صالح بن يوسف ووضع حد لتصرفات المجموعات المتمركزة في تونس.

وقد اتبع أوعمران في تونس منذ وصوله في بداية عام 1957 سياسة متشددة ضد محساس وقادة سوق أهراس المستقلين عن الولايتين الأولى والثانية والمجموعات الأوراسية، واقترح لجنة لتسير قاعدة تونس يكون محساس عضوا فيها وليس مسؤولا، ويبدو أن محساس خضع للأمر الواقع وتجنب الدخول في صراع مع أوعمران بتونس حفاظا على مصلحة الثورة كما يذكر في شهادته⁽¹⁴⁾، في حين يذكر عمار سعيداني أن قادة الأوراس وسوق أهراس غضبوا لتنحية محساس عن مسؤولية تونس وتعيين ابن عودة، وكلفوا فوجا بتنحية ابن عودة بالقوة وإرجاع

محساس إلى مكتبه بتونس، لكن محساس فضل الانسحاب من منصبه تحت ضغط أوعمران⁽¹⁵⁾.

وقد كان أوعمران في الوقت ذاته يخطط لإخضاع المجموعات الراضية لقرارات مؤتمر الصومام بالقوة حيناً والمناورة أحياناً، وفي الوقت ذاته يبدوا أن محساس كان يخطط في الخفاء لفرض نفوذه، فبعد نحو شهر من اتفاهه الضمني مع أوعمران كانت له خرجة مغايرة للاتفاق، دلت على أن محساس ما زال معارضاً لتوجه لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث أورد أوعمران في تقريره أن محساس استغل تأييد الحكومة التونسية له، وقاعدته الحيوية (شبكة منظمة وواسعة الانتشار في تونس والخارج)، وتحكمه في شبكة التسليح من أجل إبقاء سلطته مفروضة في تونس، ودفع قادة مناطق الحدود للمطالبة بإنشاء ولاية خاصة بهم، وهدم جهود أوعمران التفاوضية مع قادة سوق اهراس والنمامشة والأوراس، وشدد أوعمران في لهجة اتهامه لمحساس بالقول أنه "أراد أن يجعل من نفسه روح الثورة الجزائرية ومسؤول جيش التحرير الوطني، وصاحب عدة شعارات تهدد نهائياً مصير كفاحنا"، وأضاف أنه يبني شبكة تنظيمه في تونس من أناس مشبوهين، ويروج ادعاءات باطلة عن قادة الثورة من مثل أن جميع قادة الولايات من منطقة القبائل، وأن سياسيو لجنة التنسيق والتنفيذ انحرفوا بالثورة ومبادئ أول نوفمبر 1954⁽¹⁶⁾، ويذكر أوعمران أنه وبمناسبة الاحتفال باستقلال تونس 30 مارس 1957 تعمد تنظيم حفلة حضرها دباغين وفرحات عباس ومحساس وأوعمران، وذلك بهدف رفع الالتباس الحاصل لدى التونسيين بخصوص وحدة صف المسؤولين الجزائريين، ولكن محساس تعمد التشويش على تلك الصورة وإظهار نفسه مسؤولاً أولاً، ويضيف أوعمران أن شكوكا حامت حول تورط جماعة محساس في وضع قبيلة أدت إلى مقتل عنصرين من جنوده، مما دعاه لاتخاذ قرار اعتقال محساس، وأنه كان ينوي اقتياده للجزائر⁽¹⁷⁾، لكن محساس يؤكد في شهادته أنه بادر لتسليم السلطة إلى أوعمران مباشرة بعد توصله برسالة من ابن بلة وجماعته المعتقلين بفرنسا تطلب منه ذلك، مفصحا بأن عناصر مشبوهة هي التي وضعت القبيلة لإثارة أوعمران ضد محساس، مؤكداً أن أوعمران حاول اغتياله قبل الاعتقال وفر بجلده من مسكن الاعتقال⁽¹⁸⁾، وتوضح شهادة باسطة ارزقي المتواجد في تونس خلال هذه الفترة أن عناصر اخترقت صفوف الثورة وتعمدت خلق الفتنة بين الرفقاء بدل المصالحة التي كان يسعى لإحلالها⁽¹⁹⁾.

تؤكد شهادة محساس ما جاء في تقرير أوعمران من أن محساس لجأ إثر فراره من معتقله الى صديقه مدير الأمن إدريس قيقة ليطلب له الأمان من بورقيبة⁽²⁰⁾، ويضيف تقرير أوعمران أن محساس حرر رسالة لبورقيبة يستعطفه، ويبلغه رسالة شفوية تفيد بأن أوعمران يدبر انقلاباً لنظامه بالتعاون مع اليوسفيين، وأن بورقيبة انتابه شعور الخوف، وتهجم في خطابه الإذاعي

الأسبوعي على قادة الثورة في الداخل وفي تونس، ولعلاج هذه المشكلة استدعى أوعمران محمد يزيد في 15 أفريل 1957 وذهب مع ابن عودة لعقد مباحثات مع بورقيبة ووزير الداخلية المهيري، وعندما طلبوا تسليم محساس، أجاهم بورقيبة بأن محساس تعرض للتهديد بالموت وعرض عليه حمايته التي قبلها⁽²¹⁾، وقد ذكر محساس في شهادته ما أكده أوعمران في تقريره من أن بورقيبة طلب التوسط بين الطرفين من أجل الصلح، وأن الطرفين رفضا ذلك، فمحساس قال أنه قرر التخلي عن المسؤولية طواعية⁽²²⁾، ولكن أوعمران أعرب عن رفضه للمقترح، وأنهى بورقيبة أزمة محساس بالسماح له بالهروب الى أوربا⁽²³⁾، ومع ذلك خطط أوعمران لإرسال من يغتاله هناك لكن المرسل لتنفيذ المهمة (باسطة أرزقي) كان يعرف الرجل جيدا فأعرض عن تنفيذ المهمة، ما تسبب في اعتقاله بتهمة مخالفة الأوامر⁽²⁴⁾.

وقد ذكر محساس في شهادته أنه اجتهد في تجنب المواجهة المسلحة بينه وبين جماعة أوعمران في تونس، لأن ذلك يعرض مصير الثورة للخطر، وأن أوعمران تولى بعد خروجه من تونس معاقبة أنصاره من إطارات الثورة الأوائل في تونس، ومنهم النقاش، وشتوف، والصادق تامزالي، وتصفية العناصر الموالية لمحساس، ومنهم قادة الأوراس، والقاعدة الشرقية⁽²⁵⁾، وأشار أوعمران بتفصيل إلى مشكل تطهير قاعدة تونس من أتباع محساس، وقد خص وضعية منطقة سوق أهراس بالحديث ولم يشر إلى مناطق النمامشة وصدراتة وعين البيضاء، وهي مناطق كان يتوجب على قادتها البحث عن حلول لقيادة الولاية الأولى بالتعاون مع قادة منطقة الأوراس الذين وصلوا في هذه الأثناء إلى تونس، وفعلا أنشأت رسميا يوم 2 أفريل 1957 قيادة الولاية الأولى برئاسة محمود الشريف، واقترح على قادة سوق أهراس تشكيل "القاعدة شرقية" في مرتبة ولاية، لتتكفل بنقل السلاح الى الداخل، وهكذا فقد اعتمد أوعمران سياسة اللين حيننا والشدة أحيانا، وفعلا حقق مبتغاه ولكن على حساب تضحيات جسام، يقول أوعمران عن مهمته التي توجت بإنهاء مشكلة محساس وطروحاته: "بالرغم من تجذر هذه الحملة في داخل المناطق، نجحنا في مواجهة تلك الذهنية عن طريق عمل طويل النفس تمثل في اجتماعات مختلفة داخل المناطق، وحققنا نتائج ايجابية بحيث أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ معترفا بها من طرف كل المناطق كما تم الاعتراف بأخطاء الماضي وتصحيحها نهائيا الى درجة صار معها محساس في حكم عامل الفتنة للقضية الجزائرية حتى في نظر أولئك الذين كان يعتمد عليهم من أجل إسقاطنا"⁽²⁶⁾، إن هذا الحكم القاسي لأوعمران على محساس ينبع من تجربة مضيئة في مجابهة خصم عنيد وقف في وجه تنفيذ سياسته وتعطيل مهمته.

فقد صرح أحد مساعديه عمار بن عودة أنه جاء مكلفا بمهمة من قبل عبان هي إنهاء قضية محساس وجماعته، وتشير شهادة أرزقي بأسطة أن سياسة أوعمران لم تكن حكيمة في تصفية جماعة محساس، وذهب ضحيتها قادة الأوراس، وأنه حاول إجراء صلح بينه وبين لغرور، ولكن

عناصر "مشبوهة" من جماعة أوعمران تحركها أيادي فرنسية خططت لإفساد الصلح وإثارة الفتنة. فقد اغتالت مساعدين لاوعمران وألبست التهمة لقادة الأوراس مدعية أن قصدهم هو اغتيال اوعمران، ما جعل الأخير يتورط في تصفية هذه القيادات⁽²⁷⁾.

2 اعتقال قادة الأوراس النمامشة، الظروف والأبعاد:

كانت قيادة الأوراس بزعامة عباس لغرور ضحية مؤامرة مشبوهة تورطت فيها أطراف جزائرية وفرنسية وتونسية، فقد رأينا سياسة أوعمران المتشددة إزاء جماعة محساس، كما تشير بعض المصادر الفرنسية إلى وجود عملاء في تونس مندسين في التنظيم الجديد للجمعة، ففي ظل انشغالات أوعمران بقضية محساس بعض الجزائريين المقيمين بتونس دخلوا في خدمة أوعمران، خططوا لرأب الصدع وإثارة الفتنة الداخلية، كان هدفهم زرع الفوضى وتصفية قيادات مثل لغرور عجزوا عن الوصول إليها في الداخل⁽²⁸⁾، خططوا لاغتيال عميروش عدة مرات في تونس وأرادوا إلقاء التهمة للغرور، ثم دبوا هجوما على أوعمران وورطوا جماعة لغرور، وصدقهم أوعمران رغم تبريرات مصطفى لكحل وارزقي باسطة، أحد العناصر المشبوهة كان كاتباً في جلسة المحاكمة، والأخر دخل في خدمة كريم بلقاسم وعندما اكتشف أمره فر إلى فرنسا عبر قاعدة بنزرت⁽²⁹⁾.

وكان نظام بورقيبة من جهة أخرى متورطاً في النزاع بين جماعة محساس وأوعمران، انتهز بعض الحوادث ليفرض سياسته الرامية إلى استتباب الأمن في تونس المستقلة حديثاً والتخلص من خصومه اليوسفيين المتحالفين مع أنصار ابن بلة ومحساس، ومنهم الطالب العربي الذي يرفض تسليم اليوسفيين، صحيح أن كثيراً من مجموعات الأوراس والنمامشة والقاعدة الشرقية كانت تلجأ إلى التراب التونسي وتنزل أحياناً في العاصمة تونس بسلاحها، ويبدو أن شكوك السلطات التونسية في تعاونها مع اليوسفيين ورغبتها في فرض السيادة دفعها للدخول معها في مواجهات عسكرية، أدت إلى سقوط العديد من الضحايا وإثارة الفوضى، ومن أهم هذه المجموعات، مجموعة الطالب العربي وقادة السوافة، ولزهر شريط وقادة النمامشة، وعباس لغرور وقادة الأوراس، وعمارة بوقلاز وقادة سوق أهراس، وقد زادت المواجهات المسلحة في التأثير على موقف محساس في تونس لصالح أوعمران ولجنة التنسيق والتنفيذ التي قدمت تنازلات لبورقيبة، ومنها حق توقيف واعتقال الجماعات التي لا تحترم السيادة التونسية، كلها تهم ومبررات تسببت في تصفية مجموعات الأوراس وتغليب ميزان القوة لصالح لجنة التنسيق والتنفيذ وسلطة بورقيبة⁽³⁰⁾.

في ظل تلك الظروف التي كانت تعصف بقيادة منطقة الأوراس، وبعد التحاق بعض قادة الأوراس بمدينة تونس برفقة عميروش، واعتقال لغرور، ثم جماعته في 20 مارس 1957 انتهى أوعمران إلى ضرورة تشكيل قيادة جديدة للأوراس، عقد اجتماعاً حاسماً يوم 2 أبريل 1957 بهدف إعادة تنظيم قيادة الولاية الأولى، افتتح أوعمران الاجتماع موضحاً المهمة التي كلفه بها أعضاء لجنة التنسيق

والتنفيذ في تونس وخارجها، ومنها تكوين قيادة أركان جديدة للولاية الأولى، وحث الجميع على العمل واحترام القوانين وقرارات القيادة وضرورة التسامح والتفاهم بين القادة حتى يتمكنوا من جمع الشمل وتوحيد الصفوف، وقدم بعده بعض الإخوة عرض حال عن أوضاع مناطقهم واتفقوا على تعيين الإخوة: أوعمران ونوبشي ولعموري ومحمود الشريف والحاج علي لعقد اجتماع في المساء بهدف تشكيل قيادة أركان للولاية الأولى، وتم رفع الجلسة لتستأنف في المساء⁽³¹⁾.

استأنفت الجلسة في مساء ذلك اليوم وتم الإعلان عن تشكيلة قيادة الولاية، على الشكل الآتي: محمود الشريف: قادا للولاية سياسيا وعسكريا، عبدالله بلهوشات، نائب قائد الولاية مكلف بالجانب العسكري، لعموري محمد: نائب قائد الولاية مكلف بالجانب السياسي، انوارورة أحمد نائب قائد الولاية مكلف بالإخبار والاتصالات⁽³²⁾.

وهكذا كانت خطوة تشكيل قيادة للولاية الأولى وإسنادها لمحمود الشريف بدل لعموري خطة لإعادة تنظيم ولاية الأوراس النمامشة وفقا وتوصيات عبان وكريم، اشترك فيها أوعمران من جهة من خلال تحركاته في تونس، واعميروش من خلال مساعيه في الداخل، ويكون بذلك لعموري وانوارورة تورطا بعلمهما أو دون علم في إتاحة الفرصة لإبعاد القيادة السابقة للولاية وعلى رأسها لغرور وعمر بن بوالعيد، وقد يكون اعميروش أغرى الشاب لعموري بإمكانية إسناد قيادة الولاية له، لقد كان تعيين محمود الشريف النموشي على حساب ممثل منطقة الأوراس أمر مفاجئ لبعض الأطراف، كون القيادة كان يتوجب أن تبقى للأوراسيين اعترافا بدورهم، ولكن مخطط عبان وكريم كان يستهدف إضعاف الأوراسيين باستعمال محمود الشريف⁽³³⁾.

كما نلاحظ استمالة عبدالله بلهوشات ليكون عضوا في القيادة، ولعل ذلك تم بإشارة من ابن منطقتة صدراته . عين البيضاء الحاج علي الذي أسرع لتقديم خدماته لأوعمران وتعاضم نفوذه سريعا في عهده، والأمر ذاته بالنسبة لقادة القاعدة الشرقية، لقد تم التفاوض معهم وترضيتهم بجعل منطقتهم مستقلة وتسمية بوقلاز عقيدا، كان بلهوشات وبوقلاز متورطين في قضية محساس وانتهى بهما الأمر إلى تقلد الرتب العليا، بدل المحكمة التي جرت قادة الأوراس إلى الإعدام الواحد تلو الآخر.

استغلت السلطة التونسية وأوعمران واقعة فيلا ماتيدفيل (لاكانيا) في 20 سبتمبر 1956⁽³⁴⁾، لتلقي القبض بعد فترة على مسؤول النظام في تونس السعيد عبد الحي، وتضييق الخناق على خليفته المعين من قبل ابن بلة أحمد محساس، ومن يومها مارس بورقيبة سياسة الضغط على الطرفين المتنازعين لتحقيق أهدافه، ففي أوج الصراع بين أوعمران ومحساس في مارس 1957 انتزع من أوعمران حق اعتقال الجزائريين "المشوشين" في تونس، وناور مع محساس من أجل تسليم اليوسفيين، فقد كلف بورقيبة محجوب بن علي مسؤول الأمن والطبيب لمهيري وزير الداخلية بمهمة اعتقال المجموعات

الجزائرية التي تخترق النظام في تونس، وعقد مع محساس اتفاقية لتسليم اليوسفيين، وهو أمر لم يعجب الطالب العربي الذي اعتبر ذلك خيانة لحلفاء الأمم⁽³⁵⁾.

لم يكن لغرور راضيا على تصرفات عبد الهي العنجهية، وقرر مغادرة التراب التونسي قبل أن يتدخل الحرس التونسي. وفي طريق العودة إلى الأوراس وقبل دخول التراب الجزائري شاهد عباس ومرافقوه مرور رتل من شاحنات العدو متجها إلى الجزائر، فقرر التصدي له وأصيب خلالها بجروح، أدخل المستشفى سرا، ولكن السلطات التونسية تدخلت لدى محساس وطلبت منه توقيفه ومسائلته عما ارتكبه من تجاوزات. قرر لغرور تسليم نفسه للجنة التنسيق والتنفيذ، وكان يأمل في محاكمة عادلة من رفاق السلاح، ويذكر محمود قنز أنه استطاع رشوت بعض الحرس التونسي لمقابلة عباس، وتحدث معه في عدة قضايا، وعن مصيره فقال له عباس: "السجن أحب إلي في هذه الظروف مما يتهمونني به لأنني سأحاكم وأعتقد أنني سأبرئ نفسي، لأن لي ثقة في كل من بلقاسم كريم وعمر أوعمران الذين كان مصطفى ابن بوالعيد يثق فيهما كثيرا، وينصح لنا بالافتداء بهما وخاصة بلقاسم"، ورد عليه قنز قائلا: فلتعلم جيدا أن هذين الرجلين هما اللذان سيقتلانك، إن مصطفى ابن بوالعيد قد عرف الرجلين في ظروف تختلف كثيرا عن هذه التي أصبحا فيها يسيران ثورة من أعظم ثورات العالم"⁽³⁶⁾.

وقد كان عباس مخطئا في رأيه، ذلك أن كريم وأوعمران كانا يرتبان وضع الثورة في مرحلة ما بعد تجسيد مؤتمر الصومام، وكان عباس قد عارض المؤتمر ورفض تركية قراراته والانقياد للجنة التنسيق والتنفيذ، وقد اتبع أوعمران سياسة الشدة ضد معارضي المؤتمر، وتحمل من أجل ذلك كثيرا من الصعاب وهو يحارب محساس ولغرور وجماعتهما، ويجسد تعليمات عبان وكريم بحسم الموقف⁽³⁷⁾، كما أن كريم وبن طوبال كانا يسعيان بمجرد وصولهما لتونس إلى توحيد قيادة الثورة والقضاء على كل من تسبب في إثارة الانقسام، وكان عباس قبل اعتقاله يخوض معارك يومية تقريبا، وكان يطمح إلى الحفاظ على ارث مصطفى ابن بوالعيد، وبعد النهاية المأساوية لمشوار عجلو الثوري انتهى به الأمر المسؤول الأول في الأوراس، وفق ذلك نسق عمله مع احمد ابن بلة الذي سماه مسؤول القيادة العليا للثورة الجزائرية، كما تذكر الشهادات أن عميروش زار عباس في سجنه، بهدف استكمال كتابة تقريره حول مهمته للأوراس، وانه كان شامخا ولم يسع على الإطلاق حماية نفسه، كما لم يحمل المسؤولية لأي شخص آخر، وأقر أنه قرر إعدام شبحاني بمعية عجلو، ولا ندري هل حقق معه في قضية اتهامه بمحاولة اغتيال أعضاء من لجنة التنسيق والتنفيذ واغتيال اعمروش وضباط من جيش التحرير الوطني أو الخروج عن سلطة قيادة الثورة ورفض مقررات الصومام⁽³⁸⁾، ولا ندري هل كان متحاملا عليه في تقاريره التي لم تصلنا، كما لم نسجل له مبادرة لطلب الصفح عنه، يبدو أنه كان مترددا ومتوجسا من اغتياله فعاد إلى الجزائر مسرعا، وربما لم يكن يتوقع أن يصدر في حق عباس حكما

قاسيا بإعدامه، وحده عباس ورفاقه كانوا يشعرون بحجم المؤامرة التي تحاك ضد الثورة. حيث صرح وقتئذ لرفاقه أن بعض المسؤولين السياسيين يديرون مؤامرات للقضاء على الرجال المخلصين النوفمبريون الذين لا يخدمون طموحاتهم السلطوية، كان عباس يشير إلى تسلط عبان والرغبة الجامحة لكريم في بناء سلطته في تونس اعتمادا على عناصر مخلصه وتقبل بالانحراف الذي يتهدد الثورة⁽³⁹⁾.

بدوره مساعد لغرور وأمين سره محمود منتوري وجد نفسه في تونس يسعى لحل مشكل عويص، تخليص مسؤوله والعودة به إلى الأوراس، وقد خاض مفاوضات عسيرة مع مختلف الأطراف التونسية والجزائرية. وكان يسعى حثيثا لدى محساس لإطلاق سراح عباس، وفي مارس 1957 وبعد أن تسلم أوعمران سلطة تمثيل الجبهة بتونس من محساس دخل محمود في مفاوضات شاقة معه، وطلب منه مقابل اعتراف قيادة الأوراس بسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ إطلاق سراح قائد الولاية عباس، والاعتراف له بتلك المسؤولية، والتحاق جميع المسؤولين بقطاعاتهم في الداخل بمن فيهم عباس، وإيقاف بعض العناصر المشبوهة عن مهامها، ولكن أوعمران لم يوافق في الجلسة الأولى على الشرط الأخير، وبادر اعمريروش ومصطفى لكحل وباسطة ارزقي من أجل التوسط لإنهاء الخلاف، وخلال ذلك تدخلت العناصر المشبوهة لإثارة أوعمران من جديد ضد القادة الأوراسيين، ودبرت حادثة إطلاق النار عليه ولفقتها لهم، وهكذا أمر أوعمران باعتقال جميع القادة الأوراسيين، بمن فيهم محمود منتوري ورفاقه: بيوض عبد المجيد وجبل الخير ومصطفى بوعكاز ولوصيف حسين وعمار درنة، والطيب بغاي، وألحقهم بلغرور ولفق لهم أعوان أوعمران المشبوهين تهم عديدة منها: عدم الاعتراف بلجنة التنسيق والتنفيذ ومحاولة اغتيال المجاهدين ومنهم أوعمران⁽⁴⁰⁾.

رفاق منتوري كان مصيرهم مغايرا، قدر لهم بعد الأسر والتعذيب إطلاق سراحهم، بيوض عبدالمجيد أصبح بعد الاستقلال قنصل للجزائر بسويسرا، وحول إلى تونس عام 1967، وبوعكاز مصطفى شغل بعد الاستقلال منصب سفير بهولندا، وكذا لوصيف حسين، وهاشي حمادي والطيب بغاي⁽⁴¹⁾، ويذكر المجاهد الطيب بغاي أنه حل بتونس في 20 مارس 1957 مع مسؤوله مسعود بن عيسى، وأن الأخير أجرى اتصالات واجتماعات مع عبد الحى وقاسي وقادة القاعدة الشرقية بمحلل في الصادقية، ثم اجتمع بمحساس مع أوعمران وابن عودة وصارحهم بأنه يرفض بعض قرارات الصومام ويسعى لإيجاد حلول لمشكلة التنظيم، وقد شعر بخطورة تواجهده في تونس فقرر الرحيل، وفي ليلة ذلك اليوم داهم الحرس التونسي فيلا سانتانري التي كانوا يقيمون بها، وكان من بينهم محمود منتوري ومختاري محمد ومحمد حابة بن إبراهيم، وقد وجدوا في السجن جماعة خنشلة ومنهم الباهي شوشان وحوحة بلعيد وقرفي الربيع والعيد البوحديجي وعبد الحفيظ السوفي، وكان عددا نحو 200 سجين كلهم من الولاية الأولى⁽⁴²⁾.

وقد اهتمت السلطات التونسية بمحاصرة جيش الطالب العربي بالجنوب وقطع التموين عنه، متهمه إياه بالتعاون مع اليوسفيين وإثارة الاضطراب والفتنة، ونقلت السلطات التونسية امتعاضها لقيادة الثورة، وأسّرت القيادة الثورية لاتخاذ عدة مبادرات منها إرسال بعض المناضلين من الرديف ليطلبوا من الطالب العربي تسليم العناصر اليوسفية في جيشه وترك الأراضي التونسية، ولكنه لم يتجاوب مع المطلب الأول واختار أن يرحل عن منطقة الرديف إلى منطقة نائية توفر له الحماية⁽⁴³⁾، وكان اعميروش قد أرسل بدوره من قبل أوامرمان إلى الرديف في جوان 1957 من أجل إيجاد حل لمشكلة الطالب العربي، ولكن المهمة انتهت بالفشل⁽⁴⁴⁾.

وقد قرر الطالب العربي بتوجيه من مساعديه الانتقال من مركزه المحاصر إلى ليبيا⁽⁴⁵⁾، ووقع انقسام في صفوف وحداته، حيث فضلت كتبتان من كتائبه الثالث في آخر لحظة تسليم نفسها للسلطات المحلية التونسية. كان يقود الكتيبة الأولى عبد القادر بريك والثانية أحمد بن الحاج، وتحركت قوات الكتيبة المتبقية جنوبا باتجاه الحدود الليبية⁽⁴⁶⁾.

وتؤكد شهادة العربي بلول أن الرحلة كانت شاقة وأدت إلى تخلف بعض المجاهدين، وعند الوصول إلى جبل الحواية بالجنوب التونسي منع المجاهدون من الاستسقاء، ودخلوا في مواجهة مع الحرس التونسي في معركة ضارية يوم 20 جوان 1957 خلفت قتلى وجرحى من الجانبين، وبعد استماتة وحصار طويل اضطرت قوات الطالب العربي للاستسلام، وسيق هو ومساعدوه للسجن المركزي بتونس⁽⁴⁷⁾.

ويبدو أن الطالب العربي الذي كان معزز الجانب فضل الاستسلام للقوات التونسية بدل الدخول في مجابهة مع إخوانه التونسيين، وخاصة بعد أن استسلم عدد من جنوده وقتل بعضهم، ولم يكن يعتقد أن يلقي منها معاملة سيئة كالتي لاقاها، ويبدو أن القوات التونسية التي كانت ترتدي الزي المدني وتحمل العلمين التونسي والجزائري استولت على غنائم الجنود الجزائريين وسلمته للجنة التنسيق والتنفيذ ملتزمة تسليط أقصى العقوبات عليه⁽⁴⁸⁾، وقد رفع محمود الشريف تقريرا للجنة التنسيق والتنفيذ مؤرخ في 23 سبتمبر 1957 تحدث فيه عن حالة الطالب العربي بالقول: إن السلطات التونسية ألقت القبض عليه هو وجنوده، وعلى عدد من المدنيين اللاجئين الذين اشتبهت في دعمهم له، وأنها غنمت من العملية العسكرية أسلحة كثيرة وذخيرة حربية وسيارات وأموال وذهب وفضة⁽⁴⁹⁾.

وقد ظل مصير الطالب العربي بعد أسره مجهولا إلى أن أعدم، وأما مصير مساعديه وجنوده فتفيد شهادة العربي بلول أنه ورفاقه الثلاثة تم فصلهم عن الطالب العربي ونقلهم رفقة ثمانية عشر جنديا إلى مطاطة بينهم تونسيون محكوم عليهم بالإعدام وعدد من الجزائريين، ومنهم علي مصطفى

وخليفة قادي، وتؤكد الشهادة أن مصير هؤلاء ظل مجهولا، وأن البقية من جنود الطالب العربي تم نقلهم إلى قابس، ثم وزعوا في مجموعتين، الأولى أودعت سجن سوسة والثانية صفاقس، وكانت تضم المجموعة الثانية نحو مائة وأربعون مجاهدا ما لبث أن حولت إلى تونس العاصمة وأطلق سراحها مباشرة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، وذلك بحضور عدد من وزراء الحكومة ومنهم كريم بلقاسم الذي ترحم وأثنى على جهاد الطالب العربي⁽⁵⁰⁾.

والمصير ذاته لقيه لزهري شريط، القائد النموشي، كانت مواقفه ومبادئه تأبى التنازل عن قيم الثورة وتعارض الانحرافات، وفضل في خلافه مع القيادة الجديدة الصلح وتغليب مصلحة الثورة، لم يقبل الإغراءات التي قدمت له بتولي المناصب والاعتراف بالقيادة الجديدة، ولم يشفع ماضيه ولا جهاده ووقاره من اعتقاله ومحاكمته، وقد حضر لزهري شريط اجتماعات المعارضين لمؤتمر الصومام في ديسمبر 1956، وعقد اجتماعا في الثلاثي الأول من عام 1957 مع الطالب العربي وسليمان لاصو ومسعود بنعيسى، في منطقة شعبة لقصب بالجبل الأبيض، ودار أساسا حول قرارات مؤتمر الصومام التي تعطي الأولوية للسياسي على العسكري، وان الجميع نبه لخطورة الأمر حتى أن مسعود بنعيسى أعلن خروجه عن طاعة الثورة من يومها⁽⁵¹⁾.

وكان نفوذ الأزهر مزاحما لسلطة محمود في النمامشة فهو القائد القديم للمنطقة، كان يحض بشعبية وهالة بين أتباعه، اعتبر أنه من حقه أن يتولى هذه المسؤولية لسبقه في الثورة، وإجماع القادة على مبايعته. ولم يكن راضيا على تعيين محمود لقيادة المنطقة، وكان يعتقد وفق ما صور له أن محمود يمارس الانحراف الذي جاءت به قرارات الصومام ويتوجب الوقوف في وجهه، واعتبر محمود ذلك خروجاً عن سلطته وعن النظام. استشرى الخلاف بين الرجلين رغم محاولات الصلح فتحول إلى عداوة، اجتهد محمود في التضييق على خصمه وإقناعه بالتي هي أحسن ولكن دون جدوى، وأخيرا أصدر الأمر باعتقاله، فيما كان الأزهر يخوض معاركه على الرغم من قلة رجاله والحصار المفروض عليه، وقد نسق عمله مع القادة المعارضين مثل الطالب العربي ومسعود بنعيسى والباهي شوشان، وأجبر لزهري على مغادرة الجبل الأبيض واللجوء إلى جبل الرديف للتزود بالمؤونة، وقيل أن لجنة التنسيق والتنفيذ اجتمعت في إغرائه بالعيش في تونس معززا مكرما، وأن محمود وصالح بن علي حاولا الاتصال به للتخلي عن القيادة، ثم أصدر قرارا بإيقافه لمقداد جدي، ولكن هذا الأخير لم يتشجع لإلقاء القبض عن قائده السابق واعتذر، وعندها جنحا إلى خطة لإلقاء القبض عليه، حيث طلبا من والي قفصة التونسية أن يستدعي الأزهر بحكم أنه مجاهد قديم في المقاومة التونسية ومعروف لديه، وعندما استجاب للدعوة أخبره الوالي بأن قيادة الثورة تطلب منه الاتصال بها، فأجاب الأزهر بالموافقة، عاد إلى جنوده في ناحية الرديف وخطب فيهم مودعا وقائلا لهم: "إنني أودعكم ويمكن ألا نلتقي بعد اليوم إلا عند الله"⁽⁵²⁾.

وفي الغد ذهب هو ورفيقه بلحسين محمد بن علي إلى السلطة التونسية التي سلمتهما لقيادة الثورة، وحسب تقرير محمود الشريف لأوعمران فإنه وفي يوم 13 ماي سلم لزهري شريط ورجاله أنفسهم، ولم يبق من "المشوشين" - في التراب التونسي- غير عناصر مسعود بنعيسى والباهي شوشان⁽⁵³⁾.

نلاحظ أن حملة الاعتقال كانت مخططة واشتركت فيها القوات التونسية وجماعة أوعمران، وذلك بعد الاتفاق بين أوعمران وبورقيبة على تسلم مهام تمثيل الثورة في تونس، وخاصة بعد حادثة الاعتداء عليه والتي كانت مدبرة، حيث بدأت الاعتقالات بقوة يوم 20 مارس 1957 في العاصمة تونس، وظالت مجموعات الأوراس، وجماعة عبد الحفي، وقامت وحدات الحرس التونسي في الجنوب بتوقيف جماعة الطالب العربي في ماي 1957، ثم تكفل محمود الشريف وأعوانه بتوقيف قادة مجموعات النمامشة في ماي 1957، وتولى صالح بن علي المهمة وهو يقود وحداته قرب الحدود التونسية⁽⁵⁴⁾، وساعده مقداد جدي، وتمت محاصرة القادة واعتقالهم بالقوة حيناً وبالحيلولة حيناً آخر، ذلك أن جيش الحدود كان يراقب المارين إلى تونس، كما أرسلت برقيات لاستدعاء بعض المسؤولين الميدانيين في الأوراس لحضور اجتماعات وهمية وتم القبض عليهم، وتدور عجلة الزمن وبعد سنتين تعرض محمود الشريف وأعوانه لنفس المصير، حيث أمر كريم بعزلهم وأعد لهم الرائد ايدير ملف محاكمة مفبرك لكن لم يتم تنفيذه⁽⁵⁵⁾.

لقد تم توزيع السجناء على عدة أماكن، عانوا ظروفًا قاسية في السجن لنحو ثلاثة أشهر في انتظار قدرهم، البعض لم يكن يتصور أن تكون نهايته الإعدام على يد بني جلدته الجزائريين، وشعر البعض الآخر بخطورة المؤامرة التي تحاك للثورة، وتتداخل فيها أطرافًا متشابكة وتهدف للإضرار بالثورة والتضحية برجالها الأفاضل.

3. المحاكمة ، الملابس والانعكاسات:

لقد تمت محاكمة قادة مجموعات والأوراس والنمامشة والسوافة في محاكمة مشهورة، نهاية شهر جويلية 1957، وتعد الأولى في تاريخ الثورة من حيث عدد أفرادها وحساسيتها ونتائجها، وذلك في ظرف خاص، ميزه دخول قادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس، واتفاقهم مع السلطات التونسية على الدخول في عهد جديد من استتباب الأمن وتوحيد القيادة، ولكنه كان يعبر عن تغير موازين القوة لصالح عبان ولجنة التنسيق على حساب جماعة ابن بلة ومحساس والأوراس، ذهب ضحيتها قادة منطقة الأوراس الذين كانوا من مفجري الثورة وصناعها الأوائل، والذين ارسوا نفوذًا قويًا في قاعدة تونس والحدود الشرقية، وقد كانت رغبة كريم وابن طوبال جامحة في استخلاف نفوذهم القوي في تونس القاعدة الإستراتيجية، وهكذا اجتمعت رغبتهما مع عبان في تشديد العقوبة ضد قادة الأوراس،

خاصة أمام لهجة تقارير أوعمران، وقد صرح مؤخرا عمار بن عودة أن اوعمران أبلغه أن أوامر عبان تؤكد أن كل من كان مع ابن بلة ومحساس مصيره الموت⁽⁵⁶⁾.

وبدورها السلطات التونسية كالت لقادة الأوراس أصنافا من التهم، وأرادت التخلص من زعامات موالية لابن بلة وعبد الناصر تسببت لها في مشكلات عويصة، حيث كان تدخل بورقيبة حاسما لدى قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ التي حلت للتونونيس من أجل وضع حد لمرحلة "الفوضى"، وقد كان بورقيبة متعبدا لابن بلة بعدم التدخل في شؤون الجزائريين الداخلية بتونس، لكنه غير سياسته مع اوعمران وطلب صلاحيات واسعة لاعتقال الجزائريين في تونس⁽⁵⁷⁾.

كما اندرجت محاكمة قادة الأوراس ضمن سياق إعادة تنظيم الولاية الأولى بالشكل الذي يخدم قادة لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث لا مكان فيه لأنصار ابن بلة، وللمتسببين في المشكلات والخلافات المتوالية (مقتل شيجاني، الاعتداء على قادة النمامشة..الخ)، خاصة وأن وجودهم يحرج قيادة الولاية الجديدة ولجنة التنسيق والتنفيذ التي لم يكن أغلب أعضائها من المفجرين الأوائل للثورة⁽⁵⁸⁾.

وعندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ محاكمة القادة الأوراسيين تم نقل المعتقلين من السجن المركزي بتونس بحضور وزير الداخلية الطيب المهيري، وكان من بينهم لغرور والطالب العربي ومنتوري وشريط، وسلموا لقيادة الثورة ممثلة في ابن عودة لنقلهم في حراسة مشددة إلى منطقة تبرسق بالكاف، حيث جرت محاكمتهم في إحدى مراكز القاعدة الشرقية التي يشرف عليها بوقلاز، ونلاحظ أن هناك انتقائية في اختيار المكان وتعيين أعضاء المحكمة، حيث تقرر محاكمتهم وإعدامهم في منطقة نفوذ القاعدة الشرقية حيث ضمنت ولاء بوقلاز وجعلته عضوا في المحكمة وكلفته بتنفيذ أحكام الإعدام، وتم اختيار بن طوبال رئيسا للمحكمة بصفته قائدا للولاية الثانية وما يزال يطمح إلى جعل القاعدة الشرقية تحت نفوذه، كما أنه أصبح مقربا من كريم ويبحث عن موقع قدم في قيادة الثورة الجديدة⁽⁵⁹⁾، ولم تكن المناطق الحدودية التابعة للولاية الأولى مرشحة لإجراء المحاكمة خوفا من تدخل جنود الأوراس، كما تم استبعاد أي إطار أوراسي في هيئة المحكمة، فلا يمكن لعضوي قيادة الولاية الأولى الجدد لعموري ونواورة التورط في أحكام متشددة تطال قيادات معروفة بإخلاصها وأسبقيتها في الجهاد، وأما القائد الجديد للولاية محمود الشريف فموقفه مريب، فبحكم علاقته الوثيقة بكريم واختياره للمنصب الجديد تحمل مسؤولية كبرى في إعداد ملف الإدانات لخصومه بصفته مدعيا عاما، وتذكر بعض المصادر أنه وعلى الرغم من ذلك لم يعلم بمصير المحكوم عليهم، حيث سأل أوعمران بعد أيام من صدور الحكم، فأجابه أن لجنة التنسيق والتنفيذ تولت أمرهم ولعلك لن تراهم مجددا⁽⁶⁰⁾، كما نشير إلى أنه كان ممكنا محاكمتهم في العاصمة تونس ولكن توجسات بورقيبة وخوفه من ردود فعل الجزائريين التي ما تزال عالقة في ذهنه حالت دون ذلك، حيث سقط قتلى وجرحى حين اعتقل الحرس التونسي قادة السوافة⁽⁶¹⁾، ولم تظم هيئة المحكمة أعضاء من لجنة التنسيق، كان بالإمكان أن تؤدي محاورتهم للمتهمين إلى معرفة الحقيقة والصفح عنهم، هل كانوا غير

قادرين على مواجهة رجال نوفمبريين وهم التحقوا بالثورة بعد اندلاعها، كانت التهم جاهزة، والأوامر أسديت، والمنفذون منتقون، يقف وراء ذلك شخصان أساسيان، عبان وكريم، الأول كان يتابع الملف من أوله، والثاني يستعد لتكوين سلطته في تونس، بدوره بن طوبال يطمح إلى نفوذ جديد، ولم يكن بمقدور القائد الجديد للأوراس محمود الشريف معارضة من نصبوه قائدا جديدا للأوراس.

ومما يؤسف له أن وثائق المحاكمة لم يظهر منها شيء، والمعلوم لدينا أن وثائق قيادة الثورة لم يشرح في الاحتفاظ بها وتنظيمها إلا مع جلسة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957، كما لم يشر إليها محمود الشريف في وثائقه المحفوظة، ويحاول البعض إنكار انعقادها ويصفها بالشكلية⁽⁶²⁾.

وتجمع الشهادات أن محكمة شكلتها لجنة التنسيق والتنفيذ من عبدالله ابن طوبال رئيسا وعمار ابن عودة نائبا، وعمارة بوقلاز عضوا، ومحمود الشريف مدعيا عاما، انعقدت المحكمة العسكرية وفقا لقرارات مؤتمر الصومام يومي 21.22 جويلية 1957، استجوبت المتهمين فردا فردا، ونطقت بحكم إعدام ثلاثة عشر مسؤولا أغلبهم أوراسيون حسب اعتراف عبان، منهم اثنان صدر في حقهما حكم غيابي، محساس الذي كان فارا في أوربا، وعمار بن بوالعيد المتواجد في الأوراس⁽⁶³⁾، كانت المحاكمة شكلية ومتسعة حسب أغلب الشهادات، وكان مدعما العام محمود الشريف أحد خصوم لغرور وشريط، والذي خلفهم في قيادة الولاية الأولى، وبدوره كان ابن عودة خصما لهؤلاء المتهمين كونهم وقفوا في وجه تعيينه مسؤولا في تونس وضايقوه كثيرا وهو يسعى لفرض سلطته نائبا لواعمران مكلفا بالتسليح⁽⁶⁴⁾، وأما بوقلاز حليف المتهمين سابقا فقد تم إغرائه بالمنصب الجديد قائد للقاعدة الشرقية برتبة عقيد وتمكن من ترقية رفاقه بدل معاقبتهم⁽⁶⁵⁾.

ويمكن تقسيمهم المتهمين إلى مجموعات مناطقية، ولكنهم جميعهم ينتمون للمنطقة الأولى الأوراس التاريخية ما عدا محساس الذي كان مسؤولا عن قاعدة ليبيا وتونس:

1. مجموعة قادة الأوراس: عباس لغرور الذي كان يتولى منصب القيادة العليا لجيش التحرير الوطني بالأوراس معين من قبل ابن بلة بعد تسليم عجلول نفسه للعدو⁽⁶⁶⁾، ومحمود منتوري بصفته أمين عام منطقة الأوراس، وعثماني التيجاني⁽⁶⁷⁾، وعبد الحفيظ السوفي⁽⁶⁸⁾، وقرني الربيعي⁽⁶⁹⁾، والعيد البوحديجي⁽⁷⁰⁾، وزعروري محمد الطاهر⁽⁷¹⁾، وعمار بن بوالعيد أخو مصطفى بن بوالعيد المعين في عهد شبحاني القائد التنسيقي لمنطقة الأوراس⁽⁷²⁾.

2. مجموعة قادة وادي سوف: عبد الحفي السعيد مسؤول النظام السياسي للجهة في تونس، معين من قبل شبحاني وابن بلة⁽⁷³⁾، ونائبه عبد الكريم هالي⁽⁷⁴⁾، والطالب العربي قائد جيش الحدود الجنوبية⁽⁷⁵⁾، والمسعود جلول، وعبد القادر السوفي⁽⁷⁶⁾.

3 . قادة النمامشة: لزهير شريط المعين من قبل شبحاني والمنتخب محليا قائدا لمنطقة النمامشة، والباهي شوشان⁽⁷⁷⁾، وحوحة بلعيد⁽⁷⁸⁾، وبلحسين محمد بن علي الذي اعتقل مع لزهير⁽⁷⁹⁾، وبوزيد⁽⁸⁰⁾، وعبد الكريم عباس⁽⁸¹⁾.

وتشير بعض الشهادات إلى أن محكمة عباس وشريط كانت منفصلة خلال جلسة انعقاد المحكمة برئاسة ابن طوبال، وأما محكمة الأخرين فتمت منفصلة، وقد تكون انعقدت قبل هذه الجلسة، وتولاها ابن عودة، والتي تشكلت من: عبد الحميد مخناش وبيي دربوش ومبروك هواره، وقد حققت معهم في السجن وأصدرت أحكامها حيناً⁽⁸²⁾، ويمكن أن تكون المحكمة العسكرية برئاسة ابن طوبال قد ضمت هذه الأحكام إليها وصادقت عليها أو أعادت النظر فيها وإصدارها في ذات الجلسة.

ويكون عباس لغرور قد اتهم بقتل شبحاني، وحادثه فيلا "لاكانيا"، وعدم احترام سيادة دولة شقيقة وهي تونس، ورفض مقررات مؤتمر الصومام وعدم الاعتراف بالقيادة الجديدة وإثارة الاضطراب، ولعلها التهم ذاتها التي وجهت للمتهمين، فقد كانت التهمة الرئيسية هي معارضة قرارات الصومام، والوقوف مع جناح ابن بلة . محساس⁽⁸³⁾.

وهذا الأمر يجعلنا نؤكد أن التهم والمحكمة كانت سياسية، فلو نجح هذا جناح الأوراسيين في عقد مؤتمر تصحيحي للصومام في تونس ولم تختطف الطائرة التي كانت تقل ابن بلة ورفاقه لدارت الدائرة على جماعة لجنة التنسيق والتنفيذ، كما أن المتهمون كانوا ضحايا صراع تجسيد مقررات مؤتمر الصومام وهو محل خلاف رأي، ولم تراخ السلطة الجديدة للجنة التنسيق والتنفيذ مكانة هؤلاء القادة الذين حكموا منطقة الأوراس، ولا سجلهم الحافل ببطولات المعارك التي صنعت انتصار الثورة، ونعتقد أن ذلك كان واحد من أخطاء السلطة الجديدة التي خلفت انعكاسات وردود فعل عاصفة في الولاية الأولى.

وتفيد الشهادات أنه وبعد صدور الأحكام في حق لغرور وشريط سألهما رئيس المحكمة هل يطلبون شيئا قبل التنفيذ، فلم يجبه عباس، وخاطبه شريط قائلاً: "تحكمون بالإعدام علي ظلما وتطلبون مني أن اطلب شيئا، لا أطلب شيئا إلا من عند الله الذي سنلتقي كلنا بين يديه غدا"⁽⁸⁴⁾.

وحوكم لزهير شريط ورفاقه بتهمة مخالفة الأوامر وعدم الاعتراف بقرارات الثورة، ويذكر الوردي قتال في شهادة مثيرة، مضمونها أن كل من إبراهيم مزهودي وجدواني نوار تكفلا بالدفاع عن شريط، وان بن عودة ادعى زورا أنه دافع عنه أمام عبان⁽⁸⁵⁾.

وأما قادة السوافة: الطالب العربي وعبد الحجي السعيد وهالي عبد الكريم، فقد وجهت لهم تهم كثيرة، ومنها تدبير الاعتداء المسلح على مجاهدي النمامشة في فيلا "لاكانيا"، وعدم الاعتراف بمقررات الصومام والانقياد للجنة التنسيق والتنفيذ، وإثارة المشاكل للسلطة التونسية.

وقد تسربت بعض المعلومات عن مجريات المحاكمة، ومنها أن محمود الشريف أعد ملفات ضخمة عن كل متهم، وأشار عمار بن عودة إلى أن أوعمران كان مصرا على تنفيذ قرار عبان بإعدامهم، وبدوره

عدد عبان في تقريره مركزا على الاعتراض عن قرارات مؤتمر الصومام ولجنة التنسيق والتنفيذ، والتسبب في حجز الأسلحة. وإثارة الفتنة والصراعات الفوضوية بين جزائريين. وتشويه سمعة جبهة التحرير الوطني لدى السلطات التونسية⁽⁸⁶⁾.

وبعد إصدار المحكمة قراراتها نفذ حكم الإعدام على المدانين، وذلك خلال الأيام 24 . 27 جويلية 1957 على الأرجح، بمنطقة غار الدماو بالكاف من قبل ابن عودة وبوقلاز، حيث تفيد الشهادات المتواترة أن المتهمين واجهوا بشجاعة هيئة المحكمة ودافعوا عن برائتهم، وأظهروا شجاعتهم في مواجهة الموت⁽⁸⁷⁾، فقد روي أن بوقلاز كلف الإخوة بوجدرة بتنفيذ حكم المحكمة على عباس، فنقلاه إلى منطقة الزيتون بضواحي غار الدماو، وطلب عباس لغرور منهما تنفيذ حكم الإعدام بإطلاق الرصاص بعد أن صلى ركعتين واستلقى على الأرض، وكان ذلك يوم 25 جويلية 1957، وهذه الشهادة تنفي ما قيل بأن ابن عودة هو من تكفل بإعدامه ذبحا⁽⁸⁸⁾، وأما لزه شريط فقد نفذ فيه حكم الإعدام ولكنه لم يمت في حينها، ووجده أحد الرعاة التونسيين واقترح عليه نقله إلى الثكنة الفرنسية، لكنه طلب منه نقله إلى ثكنة المجاهدين وهو يعلم أنهم سيجهزون عيه، وبخصوص الباهي شوشان فقد ذكرت الشهادات أن ابن عودة طلب منه حفر قبره بنفسه فرفض، وطلب منه السماح له بصلاة ركعتين⁽⁸⁹⁾، ويذكر المجاهد الطيب بغاي أنه اعتقل من قبل الحرس التونسي في العاصمة تونس رفقة منتوري وآخرين بعد أن تمكن مسعود بن عيسى دخول الجزائر، وإنهم نقلوا إلى سجن بقرية تبرسق، "وكان عددنا نحو 200 سجين كلهم من الولاية الأولى، وبعد أربع أو خمسة أيام جاءنا ابن عودة ومعه عبد الحميد مخناش ويحي دريوش ومبروك هوارة لمحاكمتنا"، وأنه تم التحقيق معهم واحدا واحدا، واتهمهم ابن عودة بأنهم جاؤوا من الجزائر لقتل المجاهدين، وعلى الرغم من إنكارهم للتهمة فقد ناداهم ابن عودة واحدا واحدا وابلغهم انه حكم عليهم بالإعدام هو وكثيرون، وبعد ذلك كانوا كل ليلة يخرجون أربع مساجين وينقلونهم إلى مكان تنفيذ الإعدام، وكان منهم عبد الحفيظ السوفي، العيد البوحديجي، حوحة، الباهي، قرني الربيع، وقد بلغ عددهم حوالي 30 شخصا، ونحن ننتظر دورنا جاء عميروش ذات ليلة وسخرنا لحمل السلاح في قافلة سليمان لاصو⁽⁹⁰⁾.

بعض الشخصيات لم يرد اسمها في القائمة، فهل وقعت تصفيات خارج المحاكمة. أمر يصعب الإجابة عنه، خاصة وأن بعض المجاهدين يتحدثون عن إحصائيات أخرى، فكثير من المصادر تشير إلى خمسة عشر شخصا، ويقدر محساس العدد بنحو الثلاثين، ونعتقد أن الرقم مبالغ فيه، عند تعميق البحث وجدنا مثلا شخصية ايت زاوش حميمي ضمن قائمة الرفات الذين أعيد دفنهم في العالية عام 1986⁽⁹¹⁾، نرجح أن يكون اغتيل خلال التحقيقات وقبل المحاكمة، شخصية محورية اعتمدها محساس في إرساء النظام في تونس، ما جعل او عمران يكيل له كثير من الاتهامات في تقريره ولعله تم التخلص منه للسيطرة على النظام في تونس⁽⁹²⁾.

وعند تقييم الأحكام في غياب وثائق المحكمة نلاحظ أنها كانت قاسية، صحيح أن بعض المسؤولية تورطوا في ارتكاب مخالفات كبيرة، مثل اعتداء عبد الحفي السعيد على قادة النمامشة في فيلا "لاكانيا"، وقيل أن المتسبب فيها عبد الكريم هالي المتأثر بالتيار المصالي بعد خلافه مع ابن بلة في القاهرة، وقد ألصقت التهمة زورا بعباس لغرور، كما أن اغلب المتهمين كانوا يعبرون عن رأيهم السياسي في قرارات الصومام ويطالبون بتصحيح بعض الانزلاقات، والتي وقع تصحيحها فعلا في مؤتمر القاهرة أياما بعد إعدامهم، وبعضهم التبس عليهم الأمر في ظل دعاية محسّاس المثيرة للجدل، وان كانت مواقفهم من الانحراف أو القيادة الجديدة أخذت بعدا فوضويا فانه لا يمكن إلباس التهمة للجميع، فضلا على الانتقائية في إصدار الأحكام على أشخاص بعينهم ونجاة البعض الأخر وترقيتهم على الرغم أنهم كانوا معارضين لنفس المبادئ ويساندون المسؤول ذاته (محسّاس)، ما يعني أن المحاكمة كانت سياسية وتهدف إلى تصفية الخصوم والاستعلاء على السلطة، خاصة وأن الأحكام استهدفت منطقة الأوراس التي كان لها سجلها الحافل في الثورة ومست أحد قادتها المشهود له بالشجاعة والحكمة⁽⁹³⁾.

ويتوجب أن نقيم تلك الأحكام وفقا لظروف تلك الفترة، فخلال مرحلة الثورة يصعب تحقيق العدالة، والثورة كما قيل تأكل أبناءها المخلصين، بعض القادة المساعدين ذهبوا ضحية أخطاء قادتهم، ولم يكونوا قادرين على مخالفة مسؤوليهم، بل أن أغلبهم كان يعتقد أن قرار المعارضة يأتي من ابن بلة ومساعد محسّاس، إضافة إلى لحظة الحماسة والتغريب وعدم النضج السياسي، كلها مبررات كافية لتخفيف الأحكام والعدول عن قرارات الإعدام، إذ من الغريب أن يتساوى الجميع في حكم الأحكام عكس المحاكمات الثورية الأخرى.

من جهة أخرى كانت الظروف الصعبة والمعانات الكبيرة والأضرار الملحقة تشجع لجنة التنسيق والتنفيذ على وضع حد للفوضى، بالنسبة لرؤية عبان يتوجب تطهير الثورة من الفوضى، وتوحيد الصفوف، وتنظيم العمل، وبعض العسكريين دفعوا به للتشدد، حيث قرر كريم وبوصوف وبن طوبال أن يصفوا حسابهم معه، أياما معدودة وفي أوت 1957 وجه كريم انتقادا لاذعا لعبان بأنه يتوجب احترام القادة الأوائل المفجرين للثورة، وتقرر البدء في تمهيش وعزل عبان عن اتخاذ القرارات.

وبعد أسبوعين من تنفيذ أحكام الإعدام وفي أوت 1957 قدم عبان تقريرا للمجلس الوطني للثورة لخص فيه وجهة نظره لقضية محسّاس، معتبرا أن معارضته كانت خطيرة على نظام الثورة، وبسبب ذلك كانت لجنة التنسيق صارمة في مواجهته والحكم على مساندي توجيهه بالخيانة، حيث قال: "لم يكن الإخوة في "الاسانته" وحدهم من اعترض على قرارات المؤتمر. هناك أيضا محسّاس الذي عينه بن بلة كمسؤول عن قاعدة تونس. كان المؤتمر قد عين مزهودي وبن عودة للذهاب إلى تونس بغية توضيح الوضعية وتسريع إرسال الأسلحة. وما أن وصلا، اصطدما بمحسّاس الذي كان سيد الموقف. لم يكتف هذا الأخير بالتعبير عن اعتراضه على قرارات المؤتمر بل شرع في عمل تخريبي ووجه عناصر المناطق الحدودية (سوق أهراس، أوراس النمامشة) ضد المؤتمر ولجنة التنسيق والتنفيذ والنتيجة هي حجز

الأسلحة. وتبع ذلك صراعات فوضوية بين جزائريين. هذه التصرفات شكلت خطورة على سمعة جهة التحرير الوطني لدى السلطات التونسية التي تتابع الوضع على حدودها. أدى تحرك البعثة الخارجية سواء في القاهرة أم في تونس، وتوجيه رسالة من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة التونسية وأخيرا وصول أوعمران الذي أدى إلى عزل محساس الذي تمكن مع ذلك من الفرار. الوضعية اليوم عادت تماما إلى جادة الصواب، كما أنهت محكمة عسكرية أخيرا أزمة محساس عبر النطق بـ 13 حكما بالإعدام منها اثنان غيابيا (محساس وبن بوالعيد عمار)⁽⁹⁴⁾.

وعليه تبدو وجهة نظر عبان متوافقة مع ما ذهب إليه أوعمران، فمحساس لم يكن معارضا أو خصما له بل هو. في نظره. معادي للثورة، ويستحق تبعا لذلك حكم الإعدام، ولكن محساس يبرر موقفه المعارض لعبان وقادة الداخل بحماية الثورة من الانحراف عن مبادئها، وأنه حرص على عدم حصول مجابهة عسكرية في أجواء الفتنة المستعرة والتي كان أوعمران طرفا في إذكائها بتصرفاته الرعناء⁽⁹⁵⁾. وهكذا يمكننا القول أن قضية محساس المعارض لقرارات الصومام ولجنة التنسيق والتنفيذ كانت من القضايا الخطيرة الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية، اختلفت إزائها وجهات النظر وتصادمت إلى درجة تخوين كل طرف لخصمه، وكل ذلك كان فصلا أخيرا من صراع الداخل والخارج الطاحن بين جناحين قويين ومشروعين متناقضين، أي أنه خلاف سياسي كان يمكن حله توافقيا، ولكن ظروف الثورة لم تسمح بذلك.

لقد ترتبت عن هذه الإعدامات نتائج مختلفة، فان كانت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ اعتقدت أنها سوت المشكلة واستتبت الأمن وأرست النظام ف تونس، فإن نتائج سلبية كثيرة ترتبت، منها: إن كثيرا من الأطراف استثمرت في القضية لتحقيق أهداف محدودة ومكاسب سلطوية على حساب التضحية بزعامات وطنية مخلصه، كان لها دورها في تفجير الثورة وقيادة معاركها في مرحلة حاسمة، خاصة وأن القوى الجديدة عرفت بمناوراتها السياسية وتحالفاته من أجل التخلص من الخصوم والاستحواذ على السلطة.

لقد استفادت فرنسا وتونس بخدمة جلييلة من خلال التضحية بهؤلاء الأبطال، الذين بثوا الرعب في صفوف العدو الفرنسي حتى أنه عرض أموالا لمن يقدم معلومات عن هؤلاء القادة الشجعان، كما أن السلطات التونسية استغلت الظروف لفرض شروطها على نشاط الجزائريين في تونس، لقد أملى عبد الحى ومحساس على بورقيبة عدم التدخل في شؤون الجزائريين، حتى أن عبد الحى هدده مرة في مكتبه ما جعله يحسب حسابا لنفوذ الجزائريين المتعاضم في تونس، ولكن أوعمران فسح المجال لبورقيبة للتدخل في شؤون الثورة واعتقال رجالها، وهي السياسة التي انتهجها كريم، وأدت إلى مضايقة نشاط الثورة في تونس⁽⁹⁶⁾.

إن طبيعة النظام القبلي لمنطقة الأوراس والنمامشة كانت حقيقة معاشة لا يمكن تجاوزها، وهذا لم تتفهمه لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد أدى اغتيال تلك الزعامات إلى اضطرابات ومشاكل أثرت على مسيرة الثورة، حيث فتر العمل المسلح في تلك المناطق واختل النظام في الحدود وقاعدة تونس، وخاصة عندما استثمرت جماعة كريم بالسلطة، لقد منع بعض القادة الأوراسيون مرور قوافل السلاح واغتالوا بعض الجنود، وانشغلت الولاية الأولى بمحاربة المعارضين ومن سموهم "المشوشين"⁽⁹⁷⁾.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للملابسات وظروف محاكمة قادة ولاية الأوراس، والاطلاع على بعض حيثيات وانعكاسات المحاكمة نخلص لتسجيل ما يلي:

إن المحاكمة جرت في ظروف ملتبسة وصعبة كانت تمر بها الثورة، نتجت عن خلاف سياسي بين ابن بلة في الخارج وعبان في الداخل، ومع اعتقال ابن بلة ومحساس تقوى جانب عبان ولجنة التنسيق والتنفيذ، والذي أقدم على هذه التصفيات من أجل تركيز سلطه وإرساء مشروعه الذي يتعارض وتوجهات قادة أوراس النمامشة الملتزمين بمبادئ بيان أول نوفمبر 1954، خاصة وان هؤلاء عبروا عن رفضهم للانحراف الذي طال مبادئ الثورة النوفمبرية في الصومام ممثلة في مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، ومسألة تهميش دور الإسلام، وأيدوا ابن بلة ومشروعه باعتباره القائد الشرعي للثورة.

لقد تمت التضحية بثلة من إطارات الولاية الأولى، أغلبهم قادة ميدانيون من مفجري الثورة وقادتها الأوائل، أضاقوا المستعمر الويلات وكبدوه خسائر كبيرة، رجال ملتزمون بمبادئ الثورة ومتدينون، وبينهم شبان مثقفون، متحمسون للعمل الثوري، ومعجبين بشخصية قائدهم عباس لغرور، والذي كان نائبا لمصطفى بن بوالعيد وتولى قيادة الولاية رفقة عجول، ورفض أن يتولى قيادة الولاية لوحده، فقد كان رجلا ملتزما متدينا مثل أقرانه القادة النمامشة والسوافة، في حين كان خصومه سياسيون مناورون ويخططون لعلمنة الثورة وانحرافها عن مبادئها الإسلامية .

لقد ترتبت انعكاسات وخيمة على مسيرة الثورة نتيجة هذه الإعدامات، أثرت على استقرار الولاية الأولى، وأدت إلى تدهور الأوضاع في قاعدة تونس، وعطلت مسيرة انتصارات وانجازات الثورة، وفتحت الباب مشرعا أمام الخلافات والنزاعات السلطوية، فلم تمر أيام حتى تحالف الباءات الثلاث من أجل تهميش عبان واغتياله، وبعد تهميش قادة الأوراس والقاعدة الشرقية أظهروا غيظهم في اجتماع الكاف في نوفمبر 1958 والذي اعتبر مؤامرة على الحكومة المؤقتة..

إن مقولة التاريخ يكتبه المنتصرون تتكرس حقا في هذه الواقعة، حيث لم يكتفي قادة لجنة التنسيق والتنفيذ باتخاذ القرارات الصارمة بل عمدوا إلى إخفاء اثر المحاكمة، ولسنوات طويلة تم تغييب تاريخ أبطال سجلوا أسمائهم بقوة في سجل مجاهدة المستعمر وإعلاء مبادئ الثورة، إلى أن جاء

الرئيس الشاذلي بن جديد فأعاد لهم الاعتبار مؤكدا أن ما وقع كان من أخطاء الثورة في تلك الظروف الصعبة.

الهوامش:

¹ حول محساس انظر، عبدالله مقلاتي: أحمد محساس ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، مجلة أفكار وأفاق، جامعة الجزائر 2، عدد 7، 2016، ص ص 10. 25 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11237>

² HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne, ed, jeune Afrique, Paris, 1981, p168

³ HARBI Mohammed: op cit, p-p 169-171

⁴ شهادة الوردى قتال، قائد منطقة النمامشة آنذاك، مقابلة شخصية، تبسة، يوم 17 جويلية 2005

⁵ شهادة محساس، مقابلة شخصية الجزائر، 9 جويلية 2005، ومحمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة

والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية - دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص . ص 159. 160.

⁶ شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.

⁷ انظر نص الرسالة، فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص

673. 674.

⁸ انظر نص الرسالة المؤرخة في 15 ديسمبر 1956، Mabrouk BEHOCINE : Courier –Alger- le Caire 1955-1956،

et le congrès de la Soumam dans la revolution , Casbah, Alger, 2000 .P 214

⁹ Couriere yves ; l heure des colonels ,plon, paris, 1975 , p 78_ 81

¹⁰ محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الاولى في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 69

¹¹ انظر الرسائل العديدة لعبان : الأولى بتاريخ 21 نوفمبر 1956، والثانية بتاريخ 3 ديسمبر 1956، والثالثة بتاريخ 10

ديسمبر 1956. Mabrouk BELHOCINE . op cit .p- p. 206- 213.

¹² انظر المدني: حياة كفاح مذكريات، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988، ص 336.

¹³ Mabrouk BELHOCINE: op cit , p- p , 219- 220

¹⁴ شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.

¹⁵ الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص . ص ، 158. 159

¹⁶ تقرير أوعمران المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ بالارشيف الوطني الجزائري.

A.N.A. Boite n° 182 , DOS n°5

¹⁷ ibid

¹⁸ شهادة محساس، مقابلة شخصية، سبق ذكرها.

¹⁹ باسطة أرزقي: مواقف وشهادات عن الثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 372 وما بعدها.

²⁰ شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.

- 21 تقرير أوعمران، المصدر السابق،
- 22 شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
- 23 شهادة محساس، المصدر نفسه.
- 24 باسطة أرزقي: المصدر السابق، ص 420.415
- 25 شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
- 26 تقرير أوعمران للجنة التنسيق والتنفيذ، المصدر السابق.
- 27 باسطة أرزقي: المصدر السابق، ص 372 وما بعدها.
28. Couriere yves ; l heure des colonels ,plon, paris, 1975 , p 85
- وكذا الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 156.157
- 29 باسطة أرزقي: المصدر السابق، ص 372 وما بعدها.
- 30 . انظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص، 160.
- 31 محضر اجتماع تعيين قيادة الولاية الأولى، وثائق محمود الواعي، محفوظات شخصية.
- 32 المصدر نفسه
- 33 . انظر عبدالله مقلاتي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح ابان الثورة التحريرية، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص 71 .
- 34 تفاصيل الحادثة كما رواها الجرحى تشير الى فخ وقع فيه قادة النمامشة الذين استدعوا الى هذه الفيلا، كان عبدالحى وقيل مساعده هالي عبدالكريم قد خططوا له، ما إن دخل الوفد القاعة وافتتح الاجتماع حتى ناد عبد الحى عباس للخروج في حاجة، وانطلق الرصاص نحو جماعة النمامشة بهدف التخلص منهم جميعا، مات في العملية القائد الزين عباد وسائقه بشير عيدودي، وأصيب الأزهر في عينه وكسر في رجله، وأصيب ساعي فرحي في ذراعه والوردي في صدره، وقد بلغ أحد السكان الشرطة فحضرت بسرعة، ولولا ذلك لأجهض على الجميع، الحادثة قصد من خلالها منفذها للتخلص من المعارضين لعباس ولكنه ورطه في مشكلة عويصة، ذلك ان استشهاد احد قادتهم وجرح البقية تسبب في تشتت قيادة منطقة تبسة، ومنع القائد الجديد الحبيب عباد مرور قوافل الإأوراس، وكانت سببا في اتهام لغرور واعتقاله هو وعبدالحى وجماعته وتراجع سلطتهما في تونس، شهادة الوردي مقابلة شخصية، تبسة، 17 جويلية 2005.
- 35 يشير جرعواوي امحمد الى اتفاق نص على انضمام خمسين يوسفيا الى الجيش الجزائري وتسليم ماتني للسلطات التونسية التي عفت عنهم وسرحتهم، شهادة جرعواوي اوردها ملاح، عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني الولاية 1، ج2 دار الهدى، الجزائر، ، ص. 216. 217
- 36 شهادة قنزلزروال، محمد زروال: اللمامشة في الثورة، ط1، دارهومة، الجزائر، 2003، ص ص 356.355
- 37 تقرير أوعمران المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ بالأرشيف الوطني الجزائري. A.N.A, Boite n° 182, DOS n°5
- 38 حسين بن معلم، حسين بن معلم: مذكرات اللواء حسين بن معلم، دار القصبية، الجزائر، 2014، ص 119، وصالح لغرور: عباس لغرور من النضال الى قلب المعركة الولاية 1 الأوراس النمامشة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2016، ص 264

³⁹ الطاهر الزبيري : مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 166

⁴⁰ باسطة ارزقي: المصدر السابق، ص 401.383

⁴¹ التقى بهم باسطة في سجن فيلا بتونس تابعة للولاية الثالثة، باسطة ارزقي: المصدر السابق، ص 461

⁴² شهادة ، عمر تابلت، الأوفياء يذكرونك يا عباس ، عمار قرفي وشركائه، الجزائر، ص ص 126.125

⁴³ العربي بلول: شاهد على ثورة التحرير المجاهد العربي بلول 1956.1962، اصدار دار الثقافة وادي سوف، 2010، ص 40.39

⁴⁴ هذا ما أكده مرافق عميروش، كاتبه حسين بن معلم، حسين بن معلم: مذكرات اللواء حسين بن معلم، دار

القصبة، الجزائر، 2014، ص 119

⁴⁵ انظر شهادة فارس علال : سبق ذكرها، وعمار السوفي : بني خداش وجرباها عبر الحركات النضالية ، من الحركة

التمردية إلى المقاومة اليوسفية، ط1، مطبعة الرشيد، تونس، 2001، ص 138، 139.

⁴⁶ العربي بلول: المصدر السابق، ص 40. 41

⁴⁷ المصدر نفسه، ص 41.42

⁴⁸ في رسالة لمحمود الشريف الى لجنة التنسيق والتنفيذ يذكر انه توجه بطلب الى والي قفصة التونسية بتاريخ 29 .6 .1957

يطلب فيه إعادة الأموال والأسلحة والسيارات التي احتجزت، ولم يحصل منه على إجابة، انظر نص الرسالة

محمد زروال: دور المنطقة السادسة ، مرجع سابق، ص 74

⁴⁹ محمد زروال: المرجع نفسه، ص 80

⁵⁰ شهادة العربي بلول: المصدر السابق، ص 43.44

⁵¹ محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الاولى في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 69

⁵² عثمان سعدي بن الحاج: مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج، مصدر سابق، ص 138

⁵³ انظر نص التقرير الذي أورده محمد زروال: اللامشة في الثورة، مرجع سابق، ص 379.380

⁵⁴ عمار ملاح: المصدر السابق، ج3، ص 129 ، وشهادة علي فارس، مقابلة شخصية، سبق ذكرها

⁵⁵ الطيب فرحات حميدة: قصة الثورة في الصحراء، مذكرات مخطوطة، ص 18

⁵⁶ شهادة عمار بن عودة في حوار مع صالح سعودي، مدونة شهادة قلم، رابط الانترنت : [http://siliana-](http://siliana-net.blogspot.com/p/21-21.htm)

[net.blogspot.com/p/21-21.htm](http://siliana-net.blogspot.com/p/21-21.htm)

⁵⁷ شهادة محمد الصغير بعلوج، مقابلة شخصية، تبسة، 16 جويلية 2005.

⁵⁸ شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور، مقابلة شخصية تبسة، 16 جويلية 2005.

⁵⁹ سئل ابن طوبال قبل وفاته عن سبب التشدد في اصدار تلك الأحكام فأجاب بان الامر يعود حب التسلط والتموقع،

ونشير الى ان الولاية الثانية كانت متضررة من الاضطرابات في تونس لعدم وصول السلاح وتسهيل مؤمورية نائبه

السابق ابن عودة، ما اضطره الى كتابة رسالة في ديسمبر 1956 الى محساس يحثه على إنهاء الخلافات، ولعل ذلك تم

بإيعاز من عبان، مضمون الرسالة، جريدة النصر، عدد 20 أوت 2019.

⁶⁰ صالح لغرور: المرجع السابق، ص 270

⁶¹ قتل في المواجهة علي الشكري من سوف وهو طالب متخرج من جامعة بغداد بشهادة ليسانس حقوق

⁶² شهادة عمار بوقلاز الذي ينكر وجودها حتى لا يحرج نفسه ، عمر تابلت ، المرجع السابق، ص 122

⁶³ تقرير عيان المقدم لمجلس الثورة الجزائرية نشره دحو جربال بالفرنسية بمجلة نقد ، عدد 12، (1999)، ص ص

192 - 211

⁶⁴ يرجع اليه الفضل في كشف بعض ملابسات المحاكمة من خلال شهادته، انظر عثمان سعدي: المصدر السابق، ص

ص 138. 139

⁶⁵ ومنهم الطاهر سعداني وعواشيرية واحمد دراية ومساعدية ، كانوا يقفون إلى صف الأوراسيين في الاجتماعات

الرافضة لقرارات الصومام والقيادة الجديدة

⁶⁶ حول عباس انظر: عبدالله مقلاتي: عباس لغرور ودوره في الثورة الجزائرية ، مجلة معارف وادي سوف، عدد 21 /

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/11> 2018

⁶⁷ عثمانى إبراهيم المدعو التيجاني، مناضل قديم مع لغرور في خنشلة، كلف ليلة أول نوفمبر بقيادة فوج والهجوم على مركز المولد الكهربائي، وخاض مع لغرور عدة معارك واشتباكات ناجحة، وتولى عدة مسؤوليات عليا، انتقل إلى تونس لحضور اجتماعات قادة الولاية بتونس، فتم اعتقاله وسجنه مع عباس باعتباره أحد مساعديه، حكم عليه بالإعدام الذي نفذ يوم 25 جويلية 1957.

⁶⁸ عبد الحفيظ السوفي ولد بالولجة قرب خنشلة عام 1930، وكان من العناصر الثورية الأولى، قاد عدة معارك وتولى مسؤولية فرقة، ثم أصبح من قادة إحدى نواحي منطقة الأوراس، استدعي إلى تونس من أجل علاج مشكلة الولاية والمطالبة بإطلاق سراح عباس، ولكن من دون جدوى، حيث تم اعتقاله من قبل السلطات التونسية في افريل 1957 وأودع السجن بتونس إلى غاية محاكمته وإعدامه في 25 جويلية 1957

⁶⁹ قرفي الربيعي من قادة الأوراس الأوائل ، عينه شيجاني قائدا لفرقة عسكرية وكلفته بالقيام بهجمات عسكرية على القوات الفرنسية، كما أرسله على رأس أربعين جنديا مسلحين إلى زغود يوسف من أجل الدعم والتنسيق، لكنه رجع في جوان 1955 قبل شن زغود لهجمات 20 أوت، ولأسباب مجهولة، استقر بمجموعته في خنشلة تحت إمرة عباس، اغتيل مع عباس في تونس في جويلية 1957 سميت باسمه عدة مؤسسات تعليمية بخنشلة

⁷⁰ العيد البوحديجي ولد بدوار الفيض ببسكرة عام 1928، التحق بالثورة أوائل 1955، وجنده لغرور في شاشار، وعينه قائدا لفوج أرسل لزغود يوسف، وبعد انتقال لغرور إلى تونس تولى قيادة الناحية الثانية، حيث خاض عدة معارك طاحنة، ومنها معركة هلال، أظهر فيها شجاعته وخبرته، انتقل إلى تونس لدراسة وضعية الولاية ولكن جماعة اوعمران اعتقلوه، وحوكم مع لغرور وتم إعدامه يوم 25 جويلية 1957.

⁷¹ محمد الطاهر زعوري ولد عام 1928 بقرية تفلقال بأريس، درس بمسقط رأسه في مدرسة قرآنية، وأرسله والده إلى مدرسة مشونش الحرة، ثم التحق بمعهد ابن باديس بقسنطينة، التحق بالمشرق العربي ضمن بعثة جمعية العلماء لمواصلة الدراسة، حيث تحصل من جامعة القاهرة على شهادة الليسانس، وتعرف على أتراه من الطلبة الجزائريين وأجواء النضال الوطني المنبعث من القاهرة. لما اندلعت الثورة قرر رفقة زملائه التجند لخدمة الثورة، جند عام 1955

وكلف بمهام تنظيمية وإعلامية بالحدود التونسية، ثم تولى مهمة الرقابة في داخل الولاية الأولى، حيث تنقل بين مختلف المناطق وتعرف على المسؤولين والمجاهدين، كما كلفه إبراهيم مزهودي بترأس لجنة رفقة لخضر وزاني ومحمد الطاهر مسعودي للتحقيق في بعض الخلافات بين قادة الأوراس نهاية عام 1956، وقد تحصل على رتبة ضابط أول نظير جهوده وأعماله، وفي عام 1957 عاد إلى تونس لتسليم تقرير عن مهمته وأعماله لقيادة الثورة، وباعتباره مقرباً من لغور ألقى عليه القبض وحوكم في جويلية عام 1957، وصدر في حقه حكم بالإعدام. انظر مقلاتي ص 242

⁷² الأخ الأكبر لمصطفى، من مفجري الثورة وقادتها في أريس، بعد استشهاد أخوه اجتمع حوله قادة أريس وطالبوا بتعيينه خليفة لمصطفى، الأمر الذي رفضه عجول وعباس، ووافق عليه شيجاني مضطراً، وكانت له اتصالات ومراسلات رسمية مع كريم بلقاسم في ماي وجوان 1956، وقد طلب منه تأجيل مؤتمر الصومام إلى 20 أوت 1958، لكنه لم يحضره، ظل متشبثاً بمنصبه قائداً للأوراس، يدعمه في ذلك قادة أريس ومنهم مسعود بن عيسى واحمد عزوي، وذلك في مواجهة كل من عجول ولغور، اعتقل في تونس، ونقل للمغرب بقصد إعدامه، لكنه تمكن من الفرار وامسك به بوصوف بعد أن أصاب رجاله مرافقه عبد الرحمان بركات، عاش بعد الاستقلال وتوفي عام 1973.

⁷³ عبد الحلي السعيد ولد عام 1927 ببلدة قمار بواد سوف، درس بالزيتونة وكان عضواً نشيطاً في تنظيم الطلبة بتونس، التحق مبكراً بصوف الثورة وعمل مع شيجاني بشير وعباس لغور، كلفته قيادة الأوراس في مارس 1955 بقيادة مناطق الحدود الشرقية وتنظيم قواعد الثورة بها، وكلف بعدها بربط الاتصال مع أحمد ابن بلة للإشراف على مهمة نقل السلاح عبر تونس وإدخاله إلى الجزائر. عين ممثلاً لجهة وجيش التحرير الوطني بتونس في مارس 1956، كان يفضل التعامل مع صالح بن يوسف بدل جناح بورقيبة مما أثار له صعوبات جمة بتونس، وطالب بورقيبة بتنحيته اثر تزايد الخلافات بين قيادتي الداخل والخارج. قام بادوار كبرى في قاعدة تونس، وأدت الخلافات ومعارضته للجنة التنسيق والتنفيذ إلى اعتقاله ومحاكمته، حيث حكم عليه بالإعدام رفقة عباس لغور.

⁷⁴ هالي ولد سنة 1930 ببلدة قمار، حفظ القرآن الكريم وأتم دراسته بجامع الزيتونة حيث تخرج منه سنة 1954، بدأ نشاطه الوطني في تونس، والتحق مبكراً بالثورة فعمل تحت إمرة شهباني وعبد الحلي، شارك في العديد من المعارك بالأوراس، وكلفته قيادته الولاية الأولى بمهمة جلب الأسلحة من تونس وليبيا رفقة زميله عبد الحلي، سافر إلى طرابلس والقاهرة حيث كانت له اتصالات مع ابن بلة، ونظم من هناك مرور قوافل السلاح إلى داخل الجزائر عبر تونس، كان مناصراً لتحالف ابن بلة. لغور، واعتقل مع عبد الحلي وحكم عيه بالإعدام في جويلية 1957.

⁷⁵ عن الطالب العربي انظر مقالنا، عبدالله مقلاتي: الطالب العربي قائد جبهة الحدود بوادي سوف بين التمرد على السلطة التونسية ومعارضة قيادة الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ع 146، مارس 2012. ص

ص 181.198

⁷⁶ الأخيرين لم نتحصل على معلومات كافية تعرف بهما

⁷⁷ ولد بالعقلة قرب تبسة، ويعد من المناضلين والثوار الأوائل، خاض عدة معارك، ومنها معركة عصفور الزاوية رفقة لغور، وعرف بشجاعته وإخلاصه، تولى قيادة فرقة أولاد حراث، ورافق شريط في تنقلاته واجتماعاته وساند مواقفه، حيث عارض بشدة بعض قرارات الصومام، اعتقل شهر ماي 1957، حيث سجن وحكم عليه بالإعدام الذي نفذ يوم 25 جويلية 1957.

⁷⁸ حوحة بلعيد ولد عام 1919 بالمحمل ولاية خنشلة، نشأ متأثراً بالحركة الإصلاحية الباديسية. وفي مرحلة تالية انخرط في الحركة الاستقلالية لحزب الشعب، ساهم في التعبئة الشعبية وفي التحضير للثورة، ولما اندلعت الثورة كان من قادتها الأوائل في النمامشة، وعمل مع عمر البوقصي والوردي قتال في نشر الثورة، ثم عاد الى مسقط رأسه وجيز عدة فرق عسكرية ومكثها من الحصول على الأسلحة القادمة من تونس، وخاض بها عدة معارك طاحنة واشتباكات، ومنها المعركة الشهيرة الكتفة الكحلة يوم 25 جانفي 1957 ، حيث قاد 240 مجاهدا في مواجهة عدة وحدات عسكرية فرنسية مدعومة بالطيران، وقد ألقى عليه القبض من قبل أوامرمان، وحكم عليه بالإعدام الذي نفذ بالكاف يوم 27 جويلية 1957.

⁷⁹ بلحسين من مواليد عام 1915 بالسطح غرب تبسة، مناضل في جمعية العلماء، التحق بالثورة مبكرا وتجنّد بداية عام 1955، حيث شارك في معركة الجرف، وبعدها عين نائبا للزهر شريط، كما حضر معركة جبل أرقو الكبرى، وأصبح قائدا لمنطقة الشريعة. فنتيس، ولما وقع الاعتداء على القادة النمامشة في تونس عقد اجتماعا في الجبل الأبيض وطالب بالتحقيق في القضية، بعد عودة شريط للقيادة ظل بجانبه يقدم له المشورة ويتقاسم معه المواقف، اعتقل معه وحكم عليه بالإعدام يوم 25 جويلية 1957 .

⁸⁰ انفرد بذكره صالح لغرور. المرجع السابق، ص 256

⁸¹ انفرد بذكره محي الدين عميمور، وقال أنه كان طالبا يسكن معهم في القاهرة وتجنّد مع بوزاهر ورافقه لتونس وأعدم معه في حين نجى عبدالحميد بووذن، وتحمل اليوم متوسطة بيسكرة اسمه ، جريدة الأحرار ، عدد 06 /06 /2013

⁸² شهادة المجاهد الوردي قتال جريدة للشروق، عدد يوم 17 ديسمبر 2016

⁸³ عمر تابليت: المرجع السابق، ص 122.126

⁸⁴ عمر تابليت المرجع نفسه ، ص 122

⁸⁵ شهادة المجاهد الوردي قتال جريدة للشروق، عدد يوم 17 ديسمبر 2016

⁸⁶ تقرير عبان المقدم لمجلس الثورة الجزائرية نشره دحو جريال بالفرنسية بمجلة نقد ، عدد 12، (1999)، ص ص

192 - 211

⁸⁷ شهادة عدد من قادة النمامشة ومنهم ، فارس علال كاتب لغرور، ومحمد الصغير بعلوج، مقابلة شخصية تبسة، 16 جويلية 2005.

⁸⁸ شهادة بوجدة عثمان ولخضر، عمر تابليت: الأوفياء يذكرونك يا عباس، عمارقرفي وشركائه، باتنة، 2012 ، ص

127.126

⁸⁹ شهادة المجاهد الوردي قتال جريدة للشروق، عدد يوم 17 ديسمبر 2016

⁹⁰ شهادة ، عمر تابليت، المرجع السابق ص 125.126

⁹¹ صالح لغرور: المرجع السابق، ص 300 ، والشهيد احمد ايت زاوش الملقب حميي بن مدينة خنشلة ولد سنة 1934

من عائلة قبائلية استوطنت المدينة، حيث درس بها وتحصل سنة 1955 على بكالوريا فلسفة بقسنطينة ثم انتقل الى العاصمة لمواصلة دراسته الجامعية، لكن لم يلبث طويلا عاد لمدينة خنشلة وهناك بدأ التدريس بداية من جانفي 1956 الى غاية اول افريل 1956 ، أوكل له عباس مهمة التنظيم في تونس واستشهد هناك بعد فترة

⁹³ الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 166 .

⁹⁴ تقرير عبان المقدم لمجلس الثورة الجزائرية نشره دحو جربال بالفرنسية بمجلة نقد ، عدد 12، (1999)، ص ص

192 - 211

⁹⁵ شهادة محساس، مقابلة شخصية سبق ذكرها.

⁹⁶ الطاهر الزبيري : المصدر السابق، ص 199 .

⁹⁷ صالح لغرور: المرجع السابق ، ص 284.